

**عنوان الكتاب :** شؤون مصرية ( بعض رسائل فى السياسة الزراعية والسياسة المالية والتجارية

والاقتصادية وفى بعض الشؤون القضائية والتشريعية وسياسة التعليم فى مصر )

**المؤلف :** عزيز خانكى بك

**سنة النشر :** ١٩١٩

**رقم العهدة :** ٤٩٢٨

**الـ ACC :** ٥٢٢١

**عدد الصفحات :** ١٤٩

**رقم الفيلىم :** ٨

٥٥٥١

٧٧  
٤٩٤٨

عزيرتوكى بك



# شؤون زراعية

أحمد

بعض رسائل

في السياسة الزراعية والسياسة المالية والتجارية والاقتصادية وفي بعض الشؤون  
القضائية والفسحية وسياسة التعليم في مصر

٢٤  
١٩١٩

١٥٣

- ٥٥٥١ / ٨٥
- ٤٩٤٨ / ١٥٣ - طبعة ثانية
- ٣٩٠١٩٦٤ / ٤٠٤

المطبعة العصرية  
بشارع الخليج الناصري رقم ٦ ، بالفجالة بمصر

## مقدمة

هذه رسائل كتبت اغلبها في سنتي ١٩١٩ و ١٩٢٠ في شؤون شتى ونشرتها في جريدتي الاهرام والمقطم . البعض منها تحت عنوان « ما قل ودل » والبعض الآخر تحت عنوان « مستقبل القطن بعد خمس وعشرين سنة » والبعض الاخير تحت عنوانات مختلفة

تجد في هذه الرسائل مقابلة بين حالة مصر وحالة البلدان الاجنبية في الشؤون الزراعية والمالية والتجارية والاقتصادية والعلمية . الخلاصة التي يستخلصها القارى من مطالعة هذه الرسائل هي أن مصر في حالة تأخر بين . السياسة الزراعية فيها فشلت . والسياسة المالية خيبت الآمال . والسياسة التجارية عدم . وسياسة التعليم كانت سياسة فاسدة من أولها الى آخرها . وكل هذا ثابت بشهادة الأرقام والارقام من البلق الحجيج

— الرسالتان الاولى والثانية ( كتبناهما في ديسمبر سنة ١٩١٩ ) فيهما بيان اطراد الزيادة في محصول الأطيان في هولاندا وبلجيكا والدانمارك والمانيا وفي غيرها من البلدان ومقابلة بين بعض المحاصيل في المانيا وفرنسا وانجلترا . وبيان اطراد النقص عندنا في محصول القطن والبذرة والتمح والارز والشعير وفي عدد الجواميس والبقير والحخير والخيل والبغال والابل والأغنام . ثم بيان كمية عجز محصول القطن المصري من سنة ١٨٠٧ الى آخر سنة ١٩١٩ وقد بلغ العجز ٤٨٩٤٣٧١٥ قنطاراً ثمنها بحسب متوسط أسعار كل سنة ١٩٧٨٩٧٨٠٩٨ جنينها مصرياً

— والرسالتان الثالثة والرابعة ( كتبناهما في يناير سنة ١٩٢١ ) فيهما كلام على

اهتمام إنجلترا وفرنسا وإيطاليا بتوسيع زراعة القطن في مستعمراتها وفي البلاد الواقعة تحت نفوذها في السودان وأوغندا وبحيرة تشاد وفي العراق وفلسطين ونيجريا وأستراليا والهند وفي أفريقيا الغربية وأفريقيا الشرقية والهند الغربية والهند الصينية وفي تونس والجزائر ومراكش وسوريا وكيليكيا وفي غينا والكامبودج والدهواي وكاليدونيا وجزائر هبريد ومدغسكير وبلاد الصومال والبنادير والاريتريا وطرابلس الغرب وبني غازي. واهتمام أميركا وروسيا والصين وبلاد الشيلي والبرازيل وبلاد البرو والارجنتين وإسبانيا وبلجيكا والحبشة وغيرها بتوسيع زراعة القطن في بلادها وفي مستعمراتها. وبيان خطر جمود السياسة الزراعية في مصر إذا تقدموا وتأخرنا واستغنت المصانع الأورباوية والأميركية عن شراء القطن المصري ( وقد صدق ظننا. إذ بدأنا نشعر بتأثير مزاحمة هذه البلاد لنا في زراعة القطن وميل بعض المصانع الأورباوية والأميركية إلى الاستعاضة عن القطن المصري بأقطان المستعمرات )

- والرسالتان الخامسة والسادسة ( كتبناهما في سنة ١٩١٩ ) فيهما كلام على الأقطان البور في الوجهين البحري والقبلي وخطأ سياسة الحكومة في أملاكها الأميرية ووجوب تغيير هذه السياسة التي أضرت بالحكومة وبالأممة معاً ( وفي سنة ١٩٢٠ غيرت الحكومة سياسة الجمود التي سارت عليها زمناً طويلاً وشرعت تباع أقطانها للأهالي )

- والرسالة السابعة ( كتبناها في سنة ١٩١٩ ) فيها كلام على نقص مواشي ودواب القطر بسبب فشو الطاعون البقري ووجوب جلب المواشي والدواب من البلاد الأجنبية لتعويض النقص الذي ظهرت نتائجه بإطراد العجز في المحصولات الزراعية في مصر كماً وكيفاً

- والرسالة الثامنة والتاسعة ( كتبناهما في سنة ١٩١٩ ) والعاشر ( كتبناهما في سنة ١٩٢٠ ) فيها تنبيه المصريين إلى وجوب الاعتماد على الطرق العلمية في الزراعة ووجوب استخدام الآلات الميكانيكية في خدمة الأراضي ثم وصف معرض آلات الزراعة السيارة في شارتر بفرنسا وما فيه من المحارث والآلات السيارة ( وقد زاد عدد الآلات الزراعية السيارة في مصر من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٢٥ زيادة كبيرة جداً )

- والرسالة الحادية عشرة تتضمن نص الاقتراح الذي قدمناه في سنة ١٩٢١ بالاشتراك مع حضرة السري الأمثل السيد حسين صابر إلى النقابة الزراعية العامة للأخذ بيد الزراعة المصرية وتنشيط سوق القطن وتوسيع دائرة أعمال النقابة

- والرسالة الثانية عشرة خاصة بما ربحته الحكومة الإنجليزية من عملية احتكار القطن المصري في أثناء الحرب ثم تبرعها بمليون جنيه تقريباً إلى جمعية تشجيع وإتمام زراعة القطن في المستعمرات البريطانية .

- والرسالة الثالثة عشرة خاصة بانتداب الحكومة المصرية « إنجليزياً » لممثل مصر في مؤتمر « الفلاحة » الدولي في الولايات المتحدة

- والرسالة الرابعة عشرة خاصة بإلغاء تفتيش مشروعات الري والصرف في القطر المصري

- والرسالة الخامسة عشرة موضوعها « القطن الشتوي » وتجارب جناب السري الأمثل الخواجه هجلند كحيل في أقطانه الواسعة بكفر البطيخ

- والرسالة السادسة عشرة تتضمن بحثاً في الأقطان الواقعة على ترعة النوبارية واحصائية مفيدة جداً عن سكانها وعزبها وبساتينها والإصلاحات التي تمت فيها ومقدار الأموال الأميرية المربوطة عليها ومساحة البور منها والمعمور وطرق ربيها ووجوه الإصلاح اللازمة لها

- والرسالة السابعة عشرة فيها شرح حالة أهالي وأقطان مديرية البحيرة وفيها احصائيات مفيدة للغاية ومقابلة بين هذه المديرية وسائر مديريات القطر وإلى هنا تنتهي الرسائل الخاصة بالشؤون الزراعية . أما الرسائل التالية فخاصة بالشؤون المالية والتجارية والاقتصادية . واليك بيانها :

- فالرسالة الثامنة عشرة والتاسعة عشرة ( كتبناهما في سنة ١٩١٩ ) فيهما بيان اهتمام الأمم الحية بزيادة بواخرها التجارية . ومقابلة بين جهود أمريكا وإنجلترا وفرنسا وإيطاليا واليابان والبلجيك وكندا وغيرها من البلاد وتنافسها في امتلاك نواصي البحار وجمود مصر عن بناء البواخر التجارية حتى أصبحت أسيرة الأمم والشركات الأجنبية في تصدير محاصيلها وجلب محاصيل البلاد الأخرى ونقل

السياح والمسافرين منها واليها ثم حساب ما تخسره مصر في كل سنة بسبب عدم وجود بواخر لها خاصة بالملاحة البحرية ( ويجدر بكل مصري ان يقرأ هاتين الرسالتين . وقد تنهت الحكومة المصرية بعد ذلك الى واجبهما نحو نفسها ونحو الامة فقررت انشاء اسطول تجارى مصرى وبدأت بالفعل بتخصيص ١٣٢.٠٠٠ جنيه لشراء اربع بواخر لتكون نواة للاسطول المصري المستقبل )

— والرسالة العشرون فيها اجمال عن حالة مصر وتأخرها في جميع مظاهر حياتها الزراعية والتجارية والمالية والصناعية والعلمية

— والرسائل الحادية والعشرون والثانية والعشرون والثالثة والعشرون فيها احصاء الاموال الانكليزية في بنوك لوندرة والاموال الامريكية في بنوك الولايات المتحدة والاموال الفرنسية في أحد البنوك الفرنسية وبيان بعض الودائع والأمانات التي للمصريين في البنوك المصرية وكلة في وجوب الاهتمام بانشاء المصرف الوطنى ولفت نظر المصريين الى عدم اتفاق الاموال المصرية فيما لا يفيد ( وقد ذيلنا هذه الرسائل بما استجد من الاعمال من تاريخ نشر هذه الرسائل في سنة ١٩١٩ حتى آخر سنة ١٩٢٥ مثل تأسيس بنك مصر والاعمال المحيطة التي قام بها . من بدء تأسيسه حتى الآن )

— والرسالة الرابعة والعشرون ( كتبناها في اكتوبر سنة ١٩١٩ ) فيها كلام على الحيف الواقع على الفلاح المصرى من طريقة توزيع الضرائب في مصر ووجوب فرض ضريبة على البنوك والشركات واصحاب المصانع والمتاجر في مصر وبيان ارباح بعض البنوك وبعض الشركات وبعض التجار

— والرسالة الخامسة والعشرون ( كتبناها في سبتمبر سنة ١٩١٩ ) فيها كلام على ازمة العالم الاقتصادية وبيان طرق مكافحة الغلاء وما يجب على الحكومة عمله وفيها احصائيات مهمة جداً

— والرسالة السادسة والعشرون والسابعة والعشرون فيهما احصائية الاموال المتجمدة في خزائن المجالس الحسبية والامانات والودائع التي للمحاكم المختلطة والمحاكم الاهلية والمحاكم الشرعية ووجوب تمثيرها في المشروعات الحيوية للبلاد وبيان

ما ترجمه مصر من شراء الدين الموحد والدين الممتاز بدل شراء سندات انجليزية وهندية وعثمانية وترانسفالية

— والرسالة الثامنة والعشرون فيها نظرة في ميزانية سنة ١٩٢١ وتقد ايرادات ومصروفات الدولة

— والرسالة التاسعة والعشرون فيها كلام على الدين المصري كله وما يمكن لمصر ان ترجمه من شراء سندات الدين الموحد والدين الممتاز والدين المضمون اذا انتهزت فرصة هبوط سعر هذه السندات وهبوط سعر الجنيه الانجليزي . وتديجة هذه العملية تقصان الدين من ٩٣ مليون جنيه الى ٤٠ مليوناً . فنكون قد عملنا في شهر ما لم يعمل صندوق الدين ربه او خمسة في ٤٥ سنة

— والرسالة الثلاثون تتضمن نقد تصرف الحكومة بدفعها مرتبات أعضاء الجمعية التشريعية والجمعية معطلة لاعمل لها . وما أصاب الخزانة من الخسائر وقدرها ٣٠٠.٠٠٠ جنيه

والرسائل التالية فيها كلام على بعض الشؤون القضائية والتشريعية — فالرسالة الأولى بعد الثلاثين ( كتبناها في اكتوبر سنة ١٩١٩ ) فيها بيان ما عملته فرنسا لمحاربة الملاك الذين يزيدون ايجار املاكهم المخصصة لسكن الأفراد زيادة فاحشة انتهازاً لفرصة ضعف أو احتياج المستأجرين وما يحسن بالحكومة المصرية عمله

— والرسالة الثانية والثلاثون تضمنت شرح مبدأ جديد في نزع الملكية للمنافع العمومية جرى العمل به في بلجيكا وسويسرا واسبانيا ( وفرنسا عملت به في نوفمبر سنة ١٩١٨ ) واقترحت على حكومة تركيا الأخذ به وتطبيقه عند ما كنت في دار السعادة في سبتمبر سنة ١٩١٠

— والرسالة الثالثة بعد الثلاثين ضمنها نداء وجهته في مايو سنة ١٩٢٢ الى أعضاء لجنة الدستور لينصوا في دستور مصر على اختصاص البطركخانات والمجالس المليية في الحكم في مسائل تركات وموارث غير المسلمين من المسيحيين والاسرائيليين عملاً بحكم الشريعة الاسلامية الغراء

- الرسالة الرابعة بعد الثلاثين تضمنت بعض كلمات على ( الخبراء في الخطوط في مصر )

- الرسالة الخامسة بعد الثلاثين أوردنا فيها حكاية رجل حكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة ثم ظهرت براءته بعد ان قضى في العذاب ٢٧ سنة

- الرسالة السادسة والثلاثون والسابعة والثلاثون فيهما بيان وجه مسئولية شريف مكة الذي يلقب نفسه بملك الحجاز من الوجهة القانونية أمام المحاكم المصرية بسبب أوبة الحجاج المصريين الى بلادهم في سنة ١٩٢٣ بدون ان يتمكنوا من اداء فريضة الحج

- الرسالة الثامنة والثلاثون فيها كلام على « وقفية المرحوم على بك فهمي » وبحث في صحتها وقد نشرناها في اغسطس سنة ١٩٢٣

- الرسالة التاسعة والثلاثون والاربعون فيهما كلام على سياسة التعليم في مصر واحصاء الاميين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة من العمد والمشايخ على وجه العموم . كما فيهما مقارنة بين ما تنفقه الحكومة المصرية في شؤون التعليم العالى والتانوى والابتدائى وما تنفقه في سائر الشؤون الأخرى ثم مقابلة بين ما تنفقه الحكومات الاجنبية لتعليم أبنائها وما تنفقه الحكومة المصرية وما يخص كل فرد من ميزانية بلاده (ونلفت نظر القارىء الى هاتين الرسالتين . وقد ذيلناهما بما استجد بعد نشرهما من اهتمام الحكومة والامة بتوسيع نطاق التعليم في مصر )

- الرسالة الأولى بعد الاربعين فيها كلام على خطأ مشروع ايجاب المرافعة باللغة الانكليزية أمام المحاكم عندنا

- الرسالة الثانية بعد الاربعين فيها مقابلة بين صبر قضاة المحاكم المخصوصة على سماع الدعاوى وسامة بعض قضاة محاكمنا الاهلية والمختلطة

والرسالتان الأخيرتان كان يجب درجهما بعد الرسالة الثامنة والثلاثين لتعلقهما بالشؤون القضائية ودرجتا في ذيل الرسائل كلها سهواً

عزير هانكي

## شؤون زراعية

١

بم تقدمت الزراعة في المانيا والدانمارك وبلجيكا وهولاندا وتأخرت في مصر وأرض مصر أخصب ؟ - ما سراطراد الزيادة في محصول الاطيان في المانيا وهولاندا وبلجيكا والدانمرك والسويد وكندا واطراد النقص عندنا والفلاح المصري أكثر تعباً وأشقى عملاً ؟ - بم تقدموا وتأخرنا والخلق واحد ؟

قارن السر توماس مدلتن بين ما يجنيه الفلاح الانجليزي من أرضه وما يجنيه الفلاح الالماني فوجد أنه بينما يجني الفلاح الانجليزي من الذرة ١٥ طنًا يجني الفلاح الالماني ٣٣ طنًا منها . وبينما يجني الفلاح الانجليزي من البطاطس ١١ طنًا يجني الفلاح الالماني ٥٥ . وبينما يحلب الانجليزي من اللبن ١٧ طنًا يحلب الالماني ٢٨ وهكذا مع أن أراضي انجلترا الزراعية أخصب من أراضي المانيا

وقارن أحد علماء الزراعة في فرنسا بين تقدم زراعة القمح في فرنسا وتقدمها في البلاد التي تعتمد كثيراً على الطرق العلمية في زراعتها واتخذ أساساً للمقارنة متوسط محصول مدتين : المدة الاولى من سنة ١٨٨١ الى سنة ١٨٨٥ والمدة الثانية من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٤ فوجد متوسط محصول زراعة القمح في فرنسا كان في المدة الاولى ١٢٣٣ كنتالاً في الهيكتر ( أي باعتبار ثلاثة أردب ونصف في الفدان ) (١) فزاد في المدة الثانية الى ١٣ كنتالاً . بينما تجده في الدانمرك مثلاً قد بلغ ٣٢ (أي تسعة أردب وسبع أردب ) وفي بلجيكا ٢٥ ( أي سبعة أردب الفدان ) وفي هولاندا ٢٤ وفي المانيا ٢٢ وبالنسبة الى زراعة البطاطس كان المحصول الفرنسي ٧٦ في المدة

(١) الكنتال ١٠٠ كيلو جرام وأردب القمح ١٥٠ كيلو جراماً . والهيكتر ٢٣٨ فدان

الاولى فبلغ ٨٥ في المدة الثانية يقابله في المانيا ٨٤ في المدة الاولى و ١٥٨ في المدة الثانية . أي أن زيادة المحصول في المانيا وصل الى الضعف تقريباً مع أن مساحة الاطيان التي زرعت بطاطس في فرنسا كانت أقل مما يقابلها في المانيا فكانت أسهل خدمة وعناية . إذ أن فرنسا زرعت ١٥١٧٠٠٠ هكتار يقابلها في المانيا ٣٤١٢٠٠٠ هكتار وأطيان فرنسا أخصب وهوأؤها أوفق

وأكد عالم آخر انه اذا استعمل الفلاح الفرنسي لتسميد أرضه مقدار ما يستعمل الفلاح الالماني فان محصول القمح في فرنسا يزيد من ٥٣ مليون أردب الى ٨٤ مليوناً بزيادة ٣١ مليون أردب تساوي من الثمن بحسب أسعار أسواق فرنسا ٤ مليون جنيه . واذا عم التحسين باقى المزروعات فان قيمة زيادة المحصول لا يمكن أن تقل عن ١٢٠ مليون جنيه . وفي تقرير وزارة الزراعة المرفق بمشروع قانون التعليم الزراعي المنشور في الجريدة الرسمية الفرنسية بتاريخ ١٨ أغسطس سنة ١٩١٨ انه اذا تبع الفلاح الفرنسي الطرق العلمية التي يستعملها غيره في علف المواشي والبهائم أمكن لفرنسا أن تقتصد في كل سنة ثمانية ملايين من الجنيهات . واكد وزير الزراعة انه اذا تقدمت الزراعة في فرنسا بنسبة تقدمها في المانيا وبلجيكا والدانمرك لبلغت قيمة الحاصلات وقيمة المواشي الف مليون جنيه أي بزيادة ٢٤٠ مليوناً على قيمتها الحالية . محصول القمح وحده يزيد من ٨٤ مليون كنتالاً الى ١٣٨ مليوناً . والشعير من ١٠ الى ١٥ والجوادار من ٥٠ الى ٨٠ والبطاطس من ٨٥ الى ٢١٠ ولا عجب في هذه الزيادة فان الالمان وبعض المزارعين من أهل الدانمرك وبلجيكا حصلوا على محصول قمح في مساحات واسعة جداً بلغ متوسطه ١٨ أردباً من الفدان وعلى محصول بطاطس بلغ متوسطه ٩٠٠ قنطار من الفدان الواحد . واكدت جريدة الطان الفرنسية انه اذا استعمل الفلاح الفرنسي الطرق العلمية التي يستعملها الفلاح الالماني فان محصول القمح وحده يزيد بمقدار الضعف فتمتكن فرنسا من تموين أهلها كلهم ومن تصدير جانب عظيم الى الخارج

- في سنة ١٨٨٣ كانت فرنسا تستخرج في كل سنة ٥٠٠٠٠٠ طن من سكر البنجر وكانت المانيا تستخرج منه ٤٥٠٠٠٠ فقط . أما الآن فبسبب استعمال الوسائل

العالمية في جميع الشؤون الزراعية تفوقت المانيا على فرنسا تفوقاً كبيراً . إذ بلغ مقدار ما تستخرجه المانيا ٢٤٢٤٠٠٠ طن بينما المستخرج من فرنسا لا يزيد على ٧٥٠٠٠٠ طن . وأعلن مسيو ميلين وزير زراعة فرنسا الاسبق فقال انه من العار على بلد مثل فرنسا متمها الله بأرض في غاية الخصوبة وميزها بطقس معتدل يوافق معظم أصناف الزراعات أن تعجز عن تموين أهلها فتضطرهم الى شراء المواد الغذائية من الخارج فيخسرون في كل سنة ٨٠ مليوناً من الجنيهات . من صنف القمح وحده تستورد فرنسا مقادير هائلة من الخارج بلغ مقدارها في سنة ١٩١٣ عشرة ملايين أردباً قمحاً و ١٠٠٠٠٠٠ كيس دقيق وأخذ هذا المقدار يزيد سنة على سنة حتى وصل في سنة ١٩١٦ الى ١٥ مليون أردب قمح وأربعة ملايين ونصف كيس دقيق - يضرب الكتاب مثلاً طيباً أيضاً بتقدم الولايات المتحدة في شؤونها الزراعية فان قيمة حاصلاتها الزراعية كانت من ٢٠ سنة لا تزيد على ٨٤٠ مليوناً من الجنيهات فبلغت الآن ٢٠٠٠ مليون جنيه

- الزراعة هي الاصل في ثروة البلاد العمومية وهي ركن من اكبر اركان التجارة والصناعة . خذ مثلاً القطن بالنسبة الى صناعة الاقمشة وللمنسوجات فقد دلت الاحصاءات الرسمية على ان ٥٠ مصنعاً من مصانع الاقطان في مقاطعة لانكشير الانجليزية ربحت أرباحاً كبيرة جداً مكنتها من توزيع ربح صافي على مساهميها قدره ١٢٠ في المائة عن كل سهم . ودلت أيضاً على ان كوتس الانجليزي صاحب مصنع بكر الخيط الشهير الذي يعتمد في صنع الخيوط على القطن المصري قد ربح في السنة الماضية وحدها أربعة ملايين جنيه ووزع على مساهميها ربحاً قدره ٣٠ في المائة وأضاف الى الاحتياطي مليون جنيه والى احتياطي مستخدميه وعماله ٢٠٠ الف جنيه . وبلاد وولايات ومقاطعات كبيرة ومدن كثيرة تعيش من صناعة الاقمشة والمنسوجات القطنية تجدها في إنجلترا وبلجيكا وفرنسا والازراس وغيرها . أما تجارة الاقطان وغيرها من الحاصلات الزراعية فاسألوا عنها أهل الاسكندرية ولا سيما أهل دمنهور ان كنتم لا تعلمون . وأسواق الاسكندرية ودمنهور تكاد تكون قطرة من بحر بالنسبة الى

أسواق المدن الأخرى مثل لندن ونيويورك وهامبورج وغيرها . فالزراعة اذن هي رأس مال البلاد ومنها تستمد الصناعة حياتها والتجارة روحها

— اذا عرفت سر تقدم الزراعة في المانيا وتأخرها في كثير من البلاد الأخرى أدركت سرّ بلوغ الثروة العمومية في المانيا حدّاً يدهش العقول . فقد قدروا مجموع ثروة المانيا بمبلغ ١٦٤٠٠ مليون جنيه . وحسبوا فوجدوها تزيد بسرعة ٤٨٠ مليوناً من الجنيهات في كل سنة ( قدر السرويلكوكس قيمة أطيان القطر المصري بمبلغ ٥٥٣ مليون جنيه . فتأمل في قيمة الزيادة السنوية في ثروة المانيا - قبل الحرب طبعاً ) مع ان ثروة فرنسا التي كانت اكبر من ثروة المانيا فيما مضى من الزمان لا تزيد على ١١٣٦٠ مليوناً من الجنيهات ولا تزيد في كل سنة الا بمقدار ١٢٠ مليوناً فقط . والنسبة بين ايراد الامتين فاحشة أيضاً . فقد أحصوا فوجدوا ايراد الامة الفرنسية كان من عشر سنوات الف مليون جنيه فبلغ الآن ١٢٠٠ مليون جنيه بزيادة ٢٠٠ مليون فقط . أما ايراد الامة الالمانية فكان في سنة ١٨٩٦ يقدر بمبلغ ١٢٠٠ مليون جنيه فأصبح في آخر سنة ١٩١٣ ( أي قبل الحرب ) ٢١٢٠ مليون جنيه أي بزيادة ٨٠ في المائة . ومثل هذه النسبة تجدها أيضاً في تجارة البلدين الخارجية . من سنة ١٨٨٩ الى سنة ١٩١٢ زادت تجارة المانيا من ٢٨٠ مليون جنيه الى ٩٦٠ مليوناً مع ان تجارة فرنسا لم تزد في المدة عينها الا من ٢٨٠ الى ٦٠٠ فالفرق في مصلحة المانيا ٣٦٠ مليون جنيه

هذا ما هنالك . أما هنا في مصر . . . . (١)

أما في مصر فقد كان متوسط محصول الفدان الواحد من القطن ( الذي هو أهم الحاصلات الزراعية واكبر ركن من أركان الثروة العمومية في البلاد ) في سنة ١٨٩٧ خمسة قناطير وثمانين رطلاً . ثم نزل في سنة ١٨٩٩ الى ٥٦٤ ثم انخفض في سنة ١٩٠١ الى ١٠٥ ثم هبط في سنة ١٩٠٣ الى ٤٨٨ ثم سقط في سنة ١٩٠٤ الى ٤٣٩ ثم هوى في سنة ١٩٠٨ الى ٤١٢ ثم انحط في سنة ١٩١٥ الى ٤٠٢ حتى تدهور في سنة ١٩١٦ الى ٣٠٦ ولا يعلم الا الله كم يكون بعد عشر سنين اذا أهملنا شؤون الزراعة في المستقبل كما أهملناها في الماضي

وحظ البذرة مثل حظ القطن . فقد كان متوسط محصول الفدان في سنة ١٨٩٦ ثلاثة أرباب و٩٣ في المائة من الأردب ثم نزل في سنة ١٨٩٧ الى ٣٨٤ ثم سقط في سنة ١٩٠١ الى ٣٥٥ ثم هوى في سنة ١٩٠٤ الى ٣١٦ ثم انحط في سنة ١٩٠٨ الى ٢٩٣ ثم انخفض في سنة ١٩١٤ الى ٢٦٠ الى أن تدهور في سنة ١٩١٦ الى ٢٣٣

ومتوسط محصول القمح كان في سنة ١٩١١ خمسة أرباب و١٩ في المائة من الأردب ثم نزل في سنة ١٩١٧ الى ٥٠٣ ثم سقط في سنة ١٩١٨ الى ٤٧١

والارز كان متوسط محصوله في سنة ١٩١٣ - ١١٧ ، ٥ ثم هبط في سنة ١٩١٤ الى ٣٦٠ وكان في سنة ١٩١٥ - ٤٣٥ ، ٤ وفي سنة ١٩١٦ - ٣٤٢ ، ٣ وفي سنة ١٩١٧ - ٤٦٨ ، ٤

والشعير كان متوسط محصوله في سنة ١٩١٣ - ١٨٦ ، ٥ ثم نزل في سنة ١٩١٧ الى ٥٧٦ ، ٥

وما قلناه عن القطن والبذرة والقمح والارز والشعير قل مثله عن سائر المزروعات المصرية . فان العجز في كميتها والانحطاط في أنواعها والنقص في جودتها في اطراف



مستمر . ولا يعلم الا الله مبلغ الخسارة التي تصيب ثروة القطر العمومية اذا بقيت ادارة شؤون الزراعة المصرية على ما هي عليه الآن

بينما نجد متوسط محصول الاطيان في البلاد الحية في ازدياد مطرد يبلغ في بعض الحاصلات ١٥٠ في المائة وفي البعض الآخر ١٠٠ في المائة وفي البعض الاخير ٨٠ في المائة نجد متوسط محصول الاطيان في مصر في نقص مستمر يبلغ في بعض الحاصلات ٤٥ في المائة وفي البعض الآخر ٤٠ في المائة وفي البعض الآخر ١٥ في المائة واطراد النقص ليس قاصراً على القطن والبردة والقمح والارز والشعير بل قد عم أيضاً المواشي والدواب والابل والاعنام التي هي من أزم حاجيات الزراعة . فالجواميس مثلاً كان عددها في سنة ١٩١٣ قد بلغ ٦٣٢٧٢٥ فنقص في سنة ١٩١٦ الى ٥١٥١٢١ فالعجز ١١٧٦٠٤ والبقر كان عددها في سنة ١٩١٣ قد بلغ ٦٣٧٠٩٨ فهبط في سنة ١٩١٦ الى ٤٩٢٦٥٠ فالعجز ١٤٤٤٤٨ والحير كان عددها ٦٨٢٠٠٠ في سنة ١٩١٣ فسقط الى ٥٢٦١٨١ في سنة ١٩١٦ والخيل كان عددها ٤٧٩١١ في سنة ١٩١٣ فنزل الى ٣١٢٥٦ في سنة ١٩١٧ والبعال كان عددها ٣٣٠٠٠ فأنخفض الى ١٧٠٠٠ والابل انحط عددها من ١١٨٠٠٠ الى ٩٦٠٠٠ والمعز نقص عددها من ٣٣١٠٠٠ الى ٣٠٢٠٠٠ والضأن من ٨١٦٠٠٠ الى ٦٨٧٠٠٠ وقد بلغ عدد المواشي التي نفقت بالطاعون البقري وحده من سنة ١٩٠٧ الى سنة ١٩١٨ اربعين ألفاً

هذا واذا أضيف الى هذه الارقام الرسمية عدد ما نفق من المواشي عند الاهالي ولم يحصل التبليغ عنه رسمياً نجد ما نفق منها لا يقل عن ٥٠٠٠٠ ماشية خسرت الزراعة المصرية بفوقها ما لا يقوّم من اللحوم والجلود والالبان والعضام والسباح ووسائل النقل وقلة الحاصلات في طول هذه المدة

تعالوا الآن نحسب مقدار الخسارة التي خسرتها مصر من صنف القطن وحده . كان متوسط محصول الفدان الواحد في سنة ١٨٩٧ خمسة قناطير و ٨٠ رطلاً فهبط في سنة ١٨٩٨ الى ٤٩٨ فالفرق ٨٢ رطلاً . وكانت المساحة المزروعة قطناً ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ فدان فالعجز ٩١٩٢٢٠ قنطاراً تساوي من الثمن بحسب متوسط

أسعار تلك السنة ١١٢٣٦٢١١ رناً جنيهاً مصرياً لو كانت دخلت جيب الفلاح ودفعها الى البنك العقاري في تلك السنة لوفر من دينه حتى اليوم ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ مليون جنيه فجملة الخسارة ٣٦٣٦٠٠٠٠٠ رناً جنيهاً . وفي سنة ١٨٩٩ كان العجز ١٨٤٢٤٠ قنطاراً ثمنها ٤٦١٢٠٠٠٠ رناً جنيهاً فوائدها حتى اليوم ٥٥٣٤٤٠ رناً جنيهاً تكون جملة الخسارة ١٠١٤٢٦٤٠ رناً جنيهاً . وفي سنة ١٩٠٠ كان العجز ١٦٩٧٤٠٠ قنطار قيمتها بحسب أسعار تلك السنة ٤٦٨٤٨٢٤ رناً جنيهاً فوائدها حتى اليوم ٥٥٩٥٨٤ رناً جنيهاً فجملة الخسارة ٩٠٨٤٤٢٤ رناً جنيهاً . وفي سنة ١٩٠١ كان عجز المحصول ٨٧٥٠٠٠٠ قنطار ثمنها ١٩٧٥٠٠٠٠ رناً جنيهاً وفوائدها ١٩٧٨٥٠٠٠ رناً جنيهاً فجملة الخسارة ٣٠٥٣٥٠٠٠ رناً جنيهاً . وفي سنة ١٩٠٢ كان عجز المحصول ١٥٥٦٧٢٠ قنطاراً ثمنها ٤٢٤٩٨٤٥ رناً جنيهاً فوائدها ٤٠٧٩٤٨٨ رناً جنيهاً تكون جملة الخسارة ٨٣٢٩٣٣٣ رناً جنيهاً . وفي سنة ١٩٠٣ كان عجز المحصول ١٢٢٦٣٦٠ قنطاراً ثمنها ٤٠٨٣٧٧٨ رناً جنيهاً فوائدها ٣٠٣٥٢ رناً جنيهاً فجملة الخسارة ٨٠٠٤١٣٠ رناً جنيهاً . وفي سنة ١٩٠٤ كان عجز المحصول ٢٠١١٨٠٠ قنطار ثمنها ٦٣٣٠٠٤٠ رناً جنيهاً يضاف اليها الفوائد ٨١٩٧٠٠ رناً جنيهاً تكون جملة الخسارة ١١٤٥٢٧٤٠ رناً جنيهاً . وفي سنة ١٩٠٥ كان عجز المحصول ٣١٣٤٠٠٠ قنطار ثمنها ١٠٠٢٨٨٠٠ رناً جنيهاً فوائدها ٨٤٢٤٨٩٢ رناً جنيهاً تكون جملة الخسارة ١٨٤٥٣٦٩٢ رناً جنيهاً . وفي سنة ١٩٠٦ كان عجز المحصول ١٨٠٧٢٠٠ قنطار ثمنها ٦٩٢١٥٧٦ رناً جنيهاً فوائدها ٣٩٨٧٧٠ رناً جنيهاً فجملة الخسارة ١٢٣٢٠٣٤٦ رناً جنيهاً . وفي سنة ١٩٠٧ كان عجز المحصول ٢٠٨٣٩٠٠ رناً جنيهاً فوائدها ٧٥٨٥٣٩٦ رناً جنيهاً فوائدها ٤٦١٦٤١٦ رناً جنيهاً فجملة الخسارة ١٣٠٤٦٨١٢ رناً جنيهاً . وفي سنة ١٩٠٨ كان عجز المحصول ٢٧٥٥٢٠٠ قنطار ثمنها ٨٠٥٤١٠٠٠ رناً جنيهاً فوائدها ٦٣٦٢٤٠٠ رناً جنيهاً فجملة الخسارة ١٤١٧٧٤٠٠ رناً جنيهاً . وفي سنة ١٩٠٩ بلغ العجز ٤٢٦٣٩٩٠ رناً جنيهاً ثمنها ١٩٨٧٠١٩٣ رناً جنيهاً فوائدها ١١٩٢٢٠٦٠ رناً جنيهاً فجملة الخسارة ٣١٧٩٢٢٥٣ رناً جنيهاً (خسارة هذه السنة كبيرة لأن متوسط محصول الفدان هبط من ٨٠ رناً الى ٣١٣ رناً

بمعجز قنطارين و٦٧ رطلا في كل فدان وكانت المساحة المزروعة قطناً ١٥٩٧٠٠٠ رطل  
فدان وكان متوسط أسعار القطن في تلك السنة ٤٦٦ قرشاً).

وفي سنة ١٩١٠ كان عجز المحصول ١٩٧١٦٠٠ قنطاراً ثمنها ٨١٤٢٧٠٨ رطل  
جنيهاً فوائدها ٤٣٩٧٠٥٨ رطل جنيهاً فجملة الخسارة ١٢٥٣٩٧٦٦ رطل جنيهاً.

وفي سنة ١٩١١ كان عجز المحصول ٢٥٣٢٢٨٠ قنطاراً ثمنها ٨٧٣٦٣٦٦ رطل  
جنيهاً فوائدها الى اليوم ٤٠٣٣٤٢٤ رطل جنيهاً فجملة الخسارة ١٢٧٦٩٧٩٠ رطل جنيهاً.

وفي سنة ١٩١٢ بلغ العجز ٣٤٩٦٩٠٠ قنطاراً ثمنها ٩١١٣٦٨٥ رطل جنيهاً  
فوائدها ٣٨٢٧١٢٧١٢ رطل جنيهاً فجملة الخسارة ١٢٩٣١٣٩٧ رطل جنيهاً.

وفي سنة ١٩١٣ بلغ عجز المحصول ٢٣٤٣٣٢٨٠ قنطاراً ثمنها ٨٩٠٤٦٤ رطل  
جنيهاً فوائدها ٣٢٠٥٥٨٤ رطل جنيهاً فجملة الخسارة ١٢١١٠٠٤٨ رطل جنيهاً.

وفي سنة ١٩١٤ بلغ عجز المحصول مبلغاً كبيراً اذ هبط متوسط محصول الفدان  
من ٥٨٠ الى ٣٠٧ رطل بعجز قنطارين و٧٣ رطلاً عن كل فدان وكانت المساحة

المزروعة قطناً ١٧٥٥٠٠٠ فدان فالعجز الكلي بلغ ٤٧٩١٥٠ قنطاراً ثمنها  
١١٤٩٨٧٦٠ رطل جنيهاً فوائدها ٣٤٤٩٦١٠ رطل جنيهاً فجملة الخسارة ١٤٩٤٨٣٧٠ رطل  
جنيهاً. وفي سنة ١٩١٥ بلغ عجز المحصول ٢١١١٠٠٨٠ قنطاراً ثمنها ٨١٢٧٦٥٨ رطل  
جنيهاً فوائدها ١٩٥٠٦٢٤ رطل جنيهاً فجملة الخسارة ١٠٧٨٢٨٣ رطل جنيهاً.

وفي سنة ١٩١٦ بلغ عجز متوسط محصول الفدان الواحد قنطارين و٧٤ رطلاً  
وكانت المساحة المزروعة قطناً ١٦٥٦٠٠٠ فدان فالعجز الكلي ٤٥٣٧٤٤٠ رطل  
قنطاراً ثمنها ٣٤٣٠٣٠٤٦ رطل جنيهاً لأن متوسط أسعار القطن في تلك السنة كان

٧٥٦ قرشاً. فالخسارة كما ترى هائلة. يضاف اليها ٦١٧٤٥٤٠ رطل جنيهاً فوائدها ثلاث  
سنين تكون جملة الخسارة ٤٠ مليوناً من الجنيهاً.

وفي سنة ١٩١٧ بلغ العجز ٢٢٤٩٣٣٣ قنطاراً ثمنها ١٧٣١٩٨٦٤ رطل جنيهاً  
وفوائدها ٣٧٦٣٧٦٨ رطل جنيهاً فجملة الخسارة ١٩٣٩٨٢٤٠ رطل جنيهاً.

وفي سنة ١٩١٨ بلغ العجز ١٤٩٧١٠٠ قنطاراً ثمنها ١١٥٧٦٨٠٠ رطل جنيهاً  
وفوائدها ٦٨٠٦٨ رطل جنيهاً تكون جملة الخسارة ١٢٢٧٠٨٦٨ رطل جنيهاً.

وفي سنة ١٩١٩ بلغت مساحة الاطيان المزروعة قطناً ١٥٧٣٦٦٢ فداناً  
ومتوسط محصول الفدان الواحد حسب تقرير وزارة الزراعة التقريبي سيكون ثلاث

قناطير وسبعين رطلاً فالعجز ١٨٩٨٢٨٢ قنطاراً ثمنها باعتبار ١٢ جنيهاً القنطار  
الواحد) وهو الحد الأدنى لاسعار هذه السنة التي بلغ القنطار الواحد فيها حوالي ٢٢

جنيهاً مصرياً) يكون ٢٢٧٧٩٣٨٤ رطل جنيهاً على أقل تقدير  
من هذا الاحصاء الدقيق يتضح لك ان عجز المحصول في كمية القطن من

سنة ١٨٩٧ الى سنة ١٩١٩ بلغ ٤٨٩٤٣٧١٥ رطل جنيهاً فوائدها ١٩٧٩٧٨٥٩٨ رطل جنيهاً  
وجملة الخسارة من أصل وفوائد ٣٠٥٨٥٠٦٩٦ رطل جنيهاً.

هذا هو مبلغ الخسارة الهائلة التي خسرتها مصر في ١٩ سنة من صنف القطن  
وحده. فكم تبلغ الخسارة العمومية يا ترى من عجز الحاصلات الزراعية الاخرى

مثل القمح والبقول والبصل والشعير والارز والقصب والذرة والحلبة والعدس وغيرها  
ومن نقص المواشي والدواب والاغنام

كل هذا سببه اهمال شؤون الزراعة في مصر. فاللهم لطفاً (١)

(١) - كتبنا هذه المقالة في « اهرام » ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩



تعادل الآن ربع قيمة مجموع صادرات بريطانيا العظمى كلها . لان قيمة مجموع صادراتها في سنة ١٩١٩ بلغ ٩٧٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه

من هذا البيان الوجيز يمكنك أن تدرك أهمية القطن وسر اهتمام الانكليز على وجه عام وأهل مقاطعة لنكشير على وجه خاص بجميع المسائل الخاصة بالقطن . وتدرك في الوقت نفسه سر الصيحة التي صاحبها مقاطعة لنكشير عند ما طلبت مجالس المديرية عندنا وقررت الحكومة المصرية تقييد مساحة الاطيان المزمع زرعها قطناً في سنة ١٩٢١ بثلت الزمام

انكلترا يفزعا أمران : تناقص محصول زراعة القطن في بلاد القطن من آن الى آن وتزايد منافسة البلاد الاخرى لها في شراء القطن الخام وغزله في بلادها . فمحصول القطن الاميركي مثلاً في سنة ١٩١١ الداخلة في سنة ١٩١٢ كان ١١٩٠٤٣٠٠٠٠٠٠ بالة فهبط في سنة ١٩١٧ الداخلة في سنة ١٩١٨ الى ١١٩٠٨٠٠٠٠٠ بالة فالعجز ٤١٣٥٠٠٠٠ بالة . ومحصول القطن المصري في سنة ١٩١٣ كان ٢٦٦٤٠٠٠٠٠ قنطار فهبط في سنة ١٩١٨ الى ٢٥٠٠٠٠٠ قنطار فالعجز ١٤١٤٠٠٠٠٠ قنطار وهكذا . ومقطوعية اميركا للقطن الاميركي في سنة ١٩١١ كانت ٣٩١٠٠٠٠٠ بالة فزادت في سنة ١٩١٢ الى ٦٨٢٣٠٠٠٠ بالة

ويؤخذ من الاحصاءات الرسمية ان بريطانيا العظمى كانت تشتري ٤٣ في المائة من محصول القطن الاميركي في الفترة بين سنتي ١٨٨٠ و ١٨٨٥ بينما كانت مغازل الولايات المتحدة تستهلك من الاقطن الاميركية اقل من ٣٢ في المائة . وفي الفترة بين سنتي ١٩٠٠ و ١٩٠٥ هبطت مقطوعية البلدان الانكليزية من الاقطن الاميركي الى ٣٨ في المائة بينما علت مقطوعية المغازل الاميركية والمصانع الاميركية الى ٣٩ في المائة . وفي الفترة بين سنتي ١٩١٥ و ١٩٢٠ انحطت مقطوعية البلاد الانكليزية الى ٢١ في المائة وزادت مقطوعية الولايات المتحدة الى ٥٦ في المائة . وكذلك زاد مقدار ما تشتريه الولايات المتحدة من القطن المصري . فبعد أن كان مقدار ما اشترته من محصول سنة ١٩١٨ الداخلة في سنة ١٩٠٩ - ٢٣٨٨٤٦ قنطاراً زاد في سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ الى ١٩٠٦٦٦٧ قنطاراً ونقص الصادر من مصر الى انكلترا من

١٨٧٧٩٤٧ قنطاراً الى ١٠٠٢٠٦٨ . وقد بلغ عدد المغازل الاميركية ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ مغزل وهو الآن يعادل نصف عدد المغازل الانكليزية ( لأنها تبلغ ٦٠٠٠٠٠٠٠٠ مغزل ) واذا استمرت هذه النهضة في اميركا زاد الخطر على الصناعة القطنية في انكلترا لأن ٩٥ في المائة من المغزولات والمنسوجات القطنية التي تخرجها المغازل الاميركية يستهلك في اميركا نفسها والحصة الباقية تصدرها الى الخارج . مع ان اميركا تنتج خمسة أثمان حاصلات القطن في العالم . فاذا زاد مقدار ما تصدره اميركا من المغزولات والمنسوجات القطنية زيادة مطردة حاق الخطر بالصناعة القطنية الانكليزية . وقل مثل ذلك عن سائر البلاد الاخرى التي زادت مغازلها أو أنشأت مغازل جديدة للقطن مثل ايطاليا ( وعندها ٥٠٠٠٠٠٠٠ مغزل ) واليابان ( ٣٠٠٠٠٠٠٠ مغزل ) واسبانيا ( ٢٠٠٠٠٠٠٠ مغزل ) أو أنشأت مصانع اوتوموبيلات أو طائرات وغيرها واحتاجت الى الاقطن ونافست المغازل والمصانع الانكليزية

فانكلترا حيال هذين العاملين - تناقص المحصول وتزايد المنافسة - تسعى جهدها لتوسيع زراعة القطن في الهند ومصر وفلسطين والعراق والسودان ونيجيريا ومنطقة بحيرة تشاد واوغندا وتنجانيكا وكسلا والترنسفال وغيرها من البلاد التي لها فيها نفوذ أو سلطان كي تخفف عنها وطأة تحكم اميركا ( وسائر البلاد المنتجة للقطن ) في اقطنها وفي أسعار اقطنها وتخفف مزاحمة ومنافسة المصانع الاجنبية والمغازل الاجنبية للمصانع والمغازل الانكليزية في شراء القطن

ففي السودان مثلاً شرعت الحكومة في سنة ١٩٠٣ في تجربة زراعة القطن . ولما صحت التجربة اتفقت مع حكومة مصر على مد ١٠٠٠٠ فدان من اطيانها بالمياه الصيفية . وفي سنة ١٩١٢ بعد ما علي خزان اصوان زادت مساحة الصيفي الى ٢٠٠٠٠ فدان . وفي النية بعد اتمام بناء خزان النيل الابيض بعشر سنين زيادة مساحة الاطيان التي تزرع زراعة صيفية في أراضي الجزيرة الى ٣٢٠٠٠٠ فدان يقدرون لثلثها من الآن محصولاً ٤٠٠٠٠٠ قنطار قطن في السنة . وبعد عشر سنوات اخرى تزداد المساحة الى ٦٠٠٠٠٠ فدان وبعد عشر سنوات ثالثة تصل الى ١٠٠٠٠٠٠ فدان وعند ذلك يكون في السودان ٣٠٠٠٠٠٠٠ فدان قابلة لزراعة القطن يزرعون منها

في كل سنة الثلث ١٠٠٠٠٠٠ فدان يؤملون الحصول منها على ٤٠٠٠٠٠٠ قنطار قطن .

واليك بيان محصول القطن في الجزيرة عن السنة الزراعية الماضية : بلغ ما أنتجته أراضي شركة الزراعة السودانية من زمام الطيبة ٩٥٧٨ قنطاراً مقابل ٧١٧٩ قنطاراً في السنة الماضية . ومن زمام بركات ١٠٣٩٤ قنطاراً مقابل ٨٠٧٩ في السنة التي قبلها . ومن أراضي الزيداب ٧٧٠٠ قنطار وكان قطنها جيداً جداً . وأعلنت الشركة أن المساحة التي ستزعمها قطناً في السنة القادمة ستكون ٣١٧٥ فداناً في الزيداب و ٢٠٧٥ في بركات و ١٧٠٠ فدان في الطيبة فالمجموع ٦٩٤٥ فداناً . وقد شرعت الشركة في تمهيد الجزء الجنوبي من الثلاثمائة الف فدان التي تصاحبها لزراعة القطن وتؤمل أن يكون لها في سنة ١٩٢٥ مساحة قدرها ٥٠٠٠٠ فدان صالحة للزراعة و ٨٠٠٠٠ فدان في السنة التي بعدها وهكذا . وفي ضواحي الخرطوم مزارع قطن أيضاً بجهة استمبات وتوتي . وأشار السروليم ولكوكس بإنشاء محطة لتوليد القوة الكهربائية عند الشلال السادس جنوبي شندي لتوليد القوة اللازمة لري ٥٠٠٠٠٠ فدان صالحة لزراعة القطن . وفي منطقة طوكر زرعوا القطن أيضاً فنجحت زراعته وبلغت المساحة المزروعة قطناً ٤٥٠٠٠ فدان أنتج الفدان منها أربعة قناطير من صنف الاشموني . وقد طلب أخيراً وفد شركة زراع القطن الانكليزية من رئيس مجلس الوزراء أن تضمن الحكومة الانكليزية قرضاً قدره ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه لتسهيل توسيع أعمال الري في منطقة كسلا وإنشاء خطوط حديدية فيها لتسهيل زراعة القطن ونقل حاصلات القطن . وهذا القرض هو غير القرض الذي سبق اصداره بضمانة الحكومة الانكليزية وقدره ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه . ويجهدون في ادخال زراعة القطن في منطقة بحيرة تشاد كما يجتهدون في ادخالها وتوسيعها في بعض مناطق روديزيا في بلاد الترنسفال

وفي العراق وجد مندوب جمعية توسيع زراعة القطن البريطانية أرض العراق صالحة لزراع جميع أنواع القطن حتى القطن المصري والقطن الاميركي . وانها تعطي محصولاً يعادل القطن المصري في جودته ويفوق القطن الاميركي في رتبته ، كما انه

وجد مساحات واسعة جداً تصلح لزراعة القطن وهي التي كان يطمع الالمان في امتلاكها وإنشاء امبراطورية قطنية فيها بقصد الحصول على القطن الخام اللازم لمغازلهم ومصانعهم ( وكان عندهم ١١٠٠٠٠٠٠ مغزل لغزل الاقطان ) بدل ان يشتروا من الانكليز والاميركان بأثمان فاحشة . ومن أعمال الري العظيمة هنالك بناء قناطر الهنديه التي بناها محل جكسن الانكليزي قبل الحرب تحت مراقبة السروليم ولكوكس والمهندسين الذين كانوا معه . وأنشأوا في بغداد مدرسة لتدريب الاهالي على أنظمة الري . وقد مدير الزراعة أنه سيكون في الامكان بعد خمسة أعوام الحصول على ١٥٠٠٠٠٠٠ بالة قطن في كل عام ومع توالي الزمن يؤمل أن يصل مقدار ما يجني من أطيان العراق الى ١٠٠٠٠٠٠٠ بالة في السنة . ولا يعلم الا الله ما يكون شأن بلاد العراق في مستقبل الايام في زراعة القطن

وفي فلسطين وجدوا أراضي واسعة تصلح لزراعة القطن . وقد طاف خبير في تفتيش هنالك بمرج ابن عامر مساحته ٦٠٠٠٠ فدان تقريباً فوجد ٣٥٠٠ فدان منه تصلح لزراعة القطن . وقد زرع المالك ١٠٠ فدان منه قطناً على سبيل التجربة فرمى الفدان اكثر من خمسة قناطير والهمة مبذولة لتوسيع زراعة القطن هنالك وأدخلوا زراعة القطن في بلاد أوغندا من بضع سنوات ومحصولها يزيد سنة على سنة . وقد عرضت بلاد أوغندا في سنة ١٩١٩ على مغازل لنكشير ٨٠٠٠٠ بالة من أقطانها . ووجد الباحثون في بلاد أوغندا بقاعاً واسعة جداً تصلح لزراعة القطن

وزرعوا القطن في مستعمرة نيجيريا Nigeria ووجدوا قطنها يعادل القطن الاميركي في جودته

وزرعوا القطن في شمال ولاية كوينسلندا من ولايات استراليا فنجحت زراعته وكان القطن الناتج منها أجود من القطن الاميركي لان الجو هنالك يوافق زراعة القطن تماماً . وتشجيعاً للاهالي على التوسع في زراعة القطن قررت الحكومة أن تدفع من خزائنها ١٠ في المائة علاوة على سعر السوق الى المزارعين والفلاحين الذين يزرعون القطن وبفضل الجهود والاعانات ضاعفوا محصول القطن في الهند في مدى السنوات

العشرة الماضية من ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ بالة الى ٦٠٠٠٠٠٠٠٠ ويؤملون أن يزيدوه الى ١٠٠٠٠٠٠٠٠ ( باعتبار الباله ٤٠٠ رطل ) وقد بلغت مساحة الاطيان التي زرعت قطناً في العام الماضي ٢٢٠٠٠٠٠٠٠ فدان . ووضعت حكومة الهند تحت تصرف الشركات والجمعيات مساحات واسعة من الاراضي لزراع القطن المصري والقطن الاميركي وبلغ محصول مستعمرة افريقيا الغربية ١١٩٠٠ بالة وافريقية الشرقية ٣٠٧٠٠ بالة والهند الغربية ٣٠٠٠ بالة وهكذا

وروا ان شركة ميلوارد Millward بمنشستر اتفقت مع عدة شركات اميركية على توسيع زراعة القطن في بعض الولايات الروسية وفي نيتها انشاء عدة مصانع للقطن في روسيا وفي بعض البلاد المتاخمة لها وقد بدأت بالفعل بالبناء مصانع كبيرة . منها مصنع في نارفا Narva وهو اكبر مصنع معروف في العالم يصل القطن اليه من مينائي ريجا وريفال . وفي مستقبل الايام سينشئون مغازل للقطن في عاصمة روسيا . وكان في روسيا قبل نشوب الحرب ١٢٠٠٠٠٠٠ مغزل للقطن تعمل بجهد ونشاط ويقال ان ١٠٠٠٠٠٠٠ منها تشتغل الآن تحت حكم البلشفيين . واهتم رجال الحكومة البلشفية الجديدة بتوسيع زراعة القطن في تركستان ويقال انهم وقعوا لزراع ٣٥٠٠٠٠٠ فدان . ويجهدون في توسيع زراعة القطن في مقاطعتي كييف وبخارى ويؤكدون أنه لا يمضي زمن كبير حتى تبلغ مساحة الاراضي التي تزرع قطناً في تلك الاصقاع ١١٥٠٠٠٠٠ فدان

وروي أيضاً ان تجار استيراد القطن الخام وأصحاب المغازل وتجار اصدار الاقشة القطنية في مقاطعة لنكشير فكروا في تأليف شركة رأس مالها ١٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه لتوسيع زراعة القطن في المستعمرات الانكليزية بأفريقية وآسيا . ورووا ايضاً ان جمعية الغزالين فرضت ضريبة مقدارها ست بنسات ( ٢٥ ملياً ) على كل بالة قطن ترد من الخارج والمال الذي يجمع من الضريبة ويقدرونه بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه سنوياً يخصص لهذا الغرض . وتعهدت الحكومة الانكليزية بأن تدفع ٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه اعانة لها على خمس سنوات كل سنة ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه تنشيطاً لهمة القائمين بأعمال لجنة توسيع زراعة القطن في الامبراطورية البريطانية

وقد رأى أعضاء لجنة مباحث القطن البريطانية ان مسألة القطن مسألة علمية فأشاروا على الحكومة بأن تنشئ معهداً علمياً مركزياً للمباحث الخاصة بالقطن في جميع أنحاء السلطنة البريطانية . واقترحوا انشاء قسم في كل كلية من الكليات الانكليزية لتعليم خصائص توليد النباتات وانتقاء الأجناس ودرس الحشرات ليتخرج من هذه الأقسام اخصائيون علماء وزراة (١)

(١) كتبنا هذه المقالة في مقطم ٢١ يناير سنة ١٩٢١ وفي مايو سنة ١٩٢٥ نشرت صحف لندن الكبرى خلاصة البيان الذي نشرته شركة اتحاد غزالي القطن العالمي الرتب عن ارباحها في سنة ١٩٢٤ ومنه يؤخذ :  
أولاً — أنها وزعت على المساهمين ربحاً بلغ ١٥ في المائة  
ثانياً — اضافت ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه الى مالها الاحتياطي  
ثالثاً — اضافت ٩٠٠٠٠٠٠ جنيه الى مال المعاشات والتقاعد  
رابعاً — رحلت ٣٢٣ و ٣٩٢ جنيه الى حساب السنة المالية  
خامساً — خصصت من ربحها بعد كل ما تقدم ١٨٠٠٠٠٠٠ جنيه لحساب « هرش العده »  
سادساً — اهدت الى كل من يحمل خمسة اسهم من اسهمها سهماً جديداً يأخذه مجاناً وانها لاجل ذلك ستأخذ ٧٣٥ الف جنيه من مالها الاحتياطي ويبقى عندها من هذا المال الاحتياطي متوفراً ١٠٩٥٧ و ١٣٥٧ . كل هذا مع ملاحظة أن رأس مالها لا يتجاوز ١٦٥٠٠٠٠ و ٧٠٠٠٠٠ جنيه . فتأمل

هذا ويعيش من أهل فرنسا ١٧٠٠٠٠٠ نفس من الصناعة القطنية ومن الصناعات المتفرعة منها . وفيها ٧٤٠٠٠٠٠ مغزل و ١٤٠٠٠٠٠ نول يشتغل فيها ٣٠٠٠٠٠٠ عامل . وبعد استرجاع مقاطعتي الازراس واللورين أصبح عدد المغازل في فرنسا ٨٤٠٠٠٠٠٠ وعدد الانوال ١٨٥٠٠٠٠ ومغازل الازراس مشهورة كانت تخرج قبل الحرب ٥٩٠٠٠٠ طن غزلا و ٥٢٠٠٠٠ طن نسيجاً . وهذه المقادير تعادل ربع ما كانت تخرجه مغازل فرنسا كلها قطناً مغزولاً وقطناً منسوجاً . وتستهلك فرنسا الآن في كل سنة ١٦٠٠٠٠٠٠ باله قطن . وفي سنة ١٩١٣ كانت فرنسا تستورد اقطاناً بقيمة ٥٧٨٥٠٠٠٠٠٠ فرنك منها ١٠٠٠٠٠٠٠ فرنك ثمن قطن مستعمراتها والباقي ثمن ما كانت تستورده من اميركا ومن مصر وغيرها . أما الآن فتبلغ قيمة ما تستورده من الخارج ( بسبب ارتفاع الاسعار وهبوط قيمة الفرنك الفرنسي ) ٢٢٥٠٠٠٠٠٠٠ فرنك وهذا حمل ثقيل جداً على صناعة القطن في فرنسا

لذا تراهم يجتهدون في توسيع زراعة القطن في المستعمرات التي تزرع القطن كما يجتهدون في ادخال زراعة القطن في المستعمرات التي تصلح أراضيها لزراعة القطن ولم تكن تعرفها من قبل . ولا يخفى ان مستعمرات فرنسا تزيد مساحتها على مساحة فرنسا نفسها ١٥ مرة .

ففي مراکش مثلاً جربوا زرع القطن النوباري فصحت التجربة ورمى الغدان اربعة قناطير في الاراضي التي زرعت مسقواً وقنطاراً واحداً في الاراضي التي زرعت بعلياً . وشهدت جمعية اقطان المستعمرات بجودة نوع القطن الناتج منها ويقدر محصول القطن فيها في العام المقبل ب ٢٥٠٠٠٠٠٠٠ كيلو غرام

وأدخلوا زراعة القطن في مستعمرة ساحل العاج وأنشأوا فيها تسعة وابورات خليج . وكشفوا في أعالي المستعمرة في وادي البولا منطقة واسعة جداً تصلح لزراعة

القطن ويؤمنون أن لا تقضي عشر سنوات حتى تكون هذه المستعمرة من بلاد القطن التي يمكن التعويل عليها

وزرعوا القطن في السودان الفرنسي (١) وأنشأوا وابورات خليج في ثلاثة مراكز مهمة منه

وزرعوه في مستعمرة غينيا الفرنسية وفيها اكتشفوا بقاعاً واسعة الارحاء تصلح لزراعة القطن وهي سهول وادي الفوتا ووادي الميل ووادي النيجر ووادي نياندا ووزعت جمعية اقطان المستعمرات بذرة القطن على أهالي المستعمرات الفرنسية الواقعة في غرب افريقية . وأرسلت الى الاهالي مندوبيها ليعلموهم كيفية زرع القطن وضمنت لهم بيعه بأسعار طيبة . وأنشأت في بلادهم وابورات كبس وخليج وتبرعت الحكومة الفرنسية للجمعية في سنة ١٩١٩ بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ فرنك اعانة لانشاء وابورات خليج في وادي النيجر في سيجو وفي صان وفي أعالي السودان . واهتمت حكومة المستعمرة بتعليم الفلاحين كيفية زرع القطن وأنشأت حقولاً مخصوصة لذلك . وأعطت لمحلة الولايجي بالسودان ٤٠٠٠٠ فرنك اعانة لمساعدة أهالي محلة موسى على تعلم زرع القطن . وفي نوفمبر سنة ١٩١٩ اعتمدت الحكومة الفرنسية اتفاقاً أمضته حكومة مستعمرة غرب افريقية الفرنسية مع احدى الشركات لتوسيع زراعة القطن في اعالي السنغال والنيجر . ويقول الخبيرون أن أراضي وادي النيجر وأراضي وادي السنغال ستناظر في مستقبل الايام أراضي وادي النيل وتنافسها منافسة

(١) وفي شهر ابريل سنة ١٩٢٥ أعلن رئيس الغرفة التجارية في مانشستر بان الجيل المقبل سيرى السودان المصري في طليعة البلدان التي تصدر القطن وان بلاد العراق سيكون شأنها شأن السودان . وقدم مدير جمعية زرع القطن البريطانية بياناً مفصلاً الى لجنة هذه الجمعية قال فيه ان السودان سيدخل في سنة ١٩٢٥ في طور جديد يصبح في نهايته من أعظم البلدان التي تزرع القطن . ثم أورد خلاصة الاعمال التي تمت حتى الآن لترقية أراضي الجزيرة وكسلا وطوكر . وأعلن لورد دربي في الاجتماع السنوي الذي عقده جمعية زراعة القطن في الامبراطورية البريطانية بان الاخبار تأتي اليهم من جميع انحاء استراليا وافريقيا بما يبعث على اعظم الآمال من جهة توسيع زراعة القطن ونجاح زراعته .

عظيمة . وفي فبراير سنة ١٩٢٠ وفدت على مصر لجنة فرنسية لدرس كيفية زرع القطن وروى بعض أعضائها أن في تلك البلاد ٢٠٠٠٠٠٠٠ فدان تصلح لزراعة القطن واهتمت الحكومة الفرنسية بتوسيع زراعة القطن في مستعمرة الكامبودج واختارت لزراعة القطن البقاع الواقعة على ضفتي نهر الميكونج . وتبرعت الحكومة للمستعمرة بمبلغ ٦٠٠٠٠ فرنك اعانة تنفق في سبيل تشجيع الاهالي على زرع القطن وقد بلغ محصول القطن في السنة الماضية ٦٠٠ طن . وتألقت شركة فرنسية لزراعة ٤٨٠٠٠ فدان قطناً والحكومة وعدت بمضاعفة مجهوداتها واعاناتها كما وعدت بالتنازل للشركة عن أراض تعادل ثلاثة أضعاف مساحة الاراضي التي سبق التنازل عنها لها اذا وفقت ونجحت

وجربوا زراعة القطن في الاراضي الحمراء فنجحت التجارب تماماً . ويؤكد العارفون أن في مستعمرة الكامبودج هذه ٦٠٠٠٠٠٠ فدان صالحة لزراعة القطن فإذا وفق الفرنسيون الى زرع مليون فدان منها في كل سنة استغنت فرنسا عن استيراد القطن الخام اللازم لمغازلها ومصانعها من بلاد اميركا ومن بر مصر وأنشأوا معهداً علمياً زراعياً في سيجون في مستعمرة الهند الصينية وقد بلغ محصول القطن فيها سنة ١٩١٨ ثلاثة آلاف طن

وزرعوا القطن في مستعمرة الداومي وفي كليدونيا الجديدة وفي جزائر هبريد وقد كان محصولها ١٠٠٠ طن من القطن الخام ولا تزال الهمة مبدولة لتوسيع نطاق زراعة القطن فيها

وقس على هذا اهتمام الشركات والجمعيات الفرنسية لتوسيع زراعة القطن في تونس والجزائر ومدغسقر وسورية وكليكية وسائر المستعمرات الفرنسية المنتشرة في افريقية وفي آسيا . وفي سوريا يقدرون مساحة الاراضي الزراعية القابلة لزراعة القطن بـ ١٥٠٠٠٠٠ فدان يمكن أن يجني منها سنوياً محصول يتراوح بين ٦٠٠٠٠ و ٨٠٠٠٠ طن<sup>(١)</sup> . وفي كليكية كان محصول القطن في هذا العام جيداً جداً لجودة

(١) — وتتسع زراعة القطن في سهول العدى والغرب وجبلة وعكار

الارض وملاءمة الجو والمساحة التي زرعت قطعاً في هذا العام تعادل ضعفي المساحة التي زرعت في العام الماضي

وفي ولاية اطنة زاد نطاق زراعة القطن زيادة كبيرة<sup>(١)</sup> . والمحصول زاد من ٢٠٠٠٠ بالة في سنة ١٨٩٦ الى ١٣٥٠٠٠ بالة في سنة ١٩١٤ ( في عهد الحكومة العثمانية ) وسهول عمق تبلغ مساحتها ٥٠٠٠٠٠ فدان منها ٤٠٠٠٠٠ فدان تصلح لزراعة القطن ويزرعون فيها من مدة مديدة قطعاً بلدياً « يرلي » خاصاً بهذه الجهات ومن أدلة اهتمام الحكومة الفرنسية بترقية الشؤون الزراعية والصناعية في مستعمراتها انها قررت انفاق ١٨٠٠ مليون فرنك لانشاء سكك حديدية فيها . أضف الى هذا الاموال الهمة التي تنفقها الشركات والجمعيات وحكومات المستعمرات وتوزيعها للجوائز والاعانات واقامتها الاسواق والمعارض وانشاءها المزارع والحقول لتعليم الفلاحين وتشبيدها المعاهد العلمية والمعامل الكيماوية وتعميم زراعة القطن بالمحاضرات والعمليات وتوزيع البذرة على الفلاحين مجاناً واعطاء الشركات والجمعيات الاراضي الواسعة بلا عوض وانشاء وابورات الخليج والسكيس في المستعمرات القاصية . كل هذا يدل على ما سيكون لزراعة القطن في هذه المستعمرات من الشأن العظيم في مستقبل الايام

والولايات المتحدة لم يكفها أن يبلغ محصول قطنها حوالي ١١ أو ١٢ مليون

(١) — نشرت جريدة تورك سوزى التي تصدر في اطنة احصاء لصادرات القطن التركي المزروع في مقاطعة كليكية من شهر سبتمبر الماضي الى شهر مارس وقد بلغت زنته ١٠١٤٣٥٨٢ كيلو غراما ارسل معظمها الى ايطاليا اذ استوردت منها نحو النصف أي ٤١٠٠٠٦٥ كيلو ثم الى خرناسا فاستوردت نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون ثم انجلترا فاستوردت ١٣٩٢٧٩٢ كيلو ثم بلجيكا واليونان وكان نصيب مصر من ذلك ٣٨٩٠ كيلو غراما وبلغت صادرات البذرة في تلك هذه المدة ٦١٥٩٩١٩ كيلو غراما ارسل الجانب الاعظم منها الى انكترا اذا استوردت ٥٤٢٠٠٦٥ كيلو

ويبلغ عدد بالات القطن التي شحنت في هذه المدة من مرسين الى اوربا ٦٧٥٦٤ بالة باعتبار وزن كل بالة ١٥٠ الف كيلو . اما مجموع محصول قطن كليكية في هذا العام فيقدر بثمانين الف كيلو

وتقول هذه الجريدة أن المأمول ان يكون المحصول الجديد اكبر من المحصول القديم



باله في كل سنة فعمدت الى منافسة القطن المصري . فزرع رجال الزراعة في اميركا القطن في ولاية اريزونا وفي ولاية نيومكسيكو من بذرة مصرية فصحت الزراعة وجاء محصول القطن من أجود الانواع يمكن أن يصنع منه أحسن صنف من الاقمشة . وبلغ محصول سنة ١٩١٩ حوالي ٢٣٠ ٠٠٠ قنطار والمنظور أن يبلغ محصول سنة ١٩٢٠ حوالي ٤ ٠٠٠ ٠٠٠ قنطار . ويؤكدون ان في اميركا ١ ٠٠٠ ٠٠٠ فدان تصلح لزراعة القطن المصري الطويل الشعرة . ولا يعلم الا الله ماذا يكون محصول اميركا من القطن ذي البذرة المصرية بعد خمس وعشرين سنة واميركا لها ما لها من حول وقوة وعلم . ولم تكثف اميركا بذلك بل شرعت في معاكسة القطن المصري بأن ضربت ضريبة كبيرة على القطن المصري الذي يدخل بلادها

ومن دلائل اهتمامهم بترويج سوق الاقطن الاميركية انهم عزموا على انشاء بنك للقطن في مدينة برمين احدى موانئ المانيا الكبيرة . ولا يخفى ان المانيا كانت تشتري قبل الحرب حوالي ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ باله ثمها يتراوح بين ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ و١٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه . ويقدر ان ما تحتاج اليه المانيا بعد الحرب يبلغ ١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ باله في السنة . والهمة مبذولة لتوسيع نطاق زراعة القطن في ولاية كاليفورنيا باميركا وفي شمال بلاد المكسيك وهي بقاع صالحة لزراعة القطن

وايطاليا حذت حذو انكلترا وفرنسا واهتمت بزراعة القطن في مستعمراتها في بلاد الصومال وبنادير والاريترية وطرابلس الغرب وبنغازي وتألقت شركة رأسها ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك لزراعة القطن في برقة . ووعدت الحكومة المستعمرات والشركات بالاعانات المالية العظيمة لانفاقها في سبيل توسيع نطاق زراعة القطن . ومن أراد الامام بشيء من اهتمام ايطاليا بمسألة القطن فليطالع خطبة السنيور رويني وزير المستعمرات التي القاها في ٥ يونيو سنة ١٩٢٠ بمدينة روما . ومن دلائل اهتمام ايطاليا بصناعة القطن وتجارة القطن ان جماعة من كبار المالىين في مدينة ميلانو عزموا على انشاء بورصة قطن في مدينة تريستا التي كانت من مدن النمسا وضممتها معاهدة الصلح الى ايطاليا

وبلاد الصين مهتمة ايضاً بتوسيع زراعة القطن في بلادها . واتفقت وزارة

الزراعة ووزارة التجارة فيها على تجربة أجود أنواع القطن في مساحات واسعة . والتجارب مستمرة من سنين وتبشر بنتائج حسنة للغاية . وقد أرسلت الحكومة الى جميع الولايات والمديريات البذرة لتوزيعها على الفلاحين مجاناً . ولتشجيع أصحاب الاطيان على زرع القطن قررت الحكومة اعفاء جميع الملاك الذين يزرعون القطن في اطيانهم من دفع الاموال الاميرية . وبفضل هذه النهضة زادت قيمة المحصولات القطنية في بلاد الصين عن الواردات زيادة عظيمة . ويقدر محصول الصين بنحو مليون باله ( وفي رواية أخرى ٤ ٠٠٠ ٠٠٠ باله )

حتى بلاد الشيلي الواقعة في آخر الدنيا الجديدة قد اهتمت حكومتها بادخال زراعة القطن في بلادها . وطول بلادها ٣٠٠٠ كيلومتر ( كالمسافة بين مصر والخرطوم ) وفيها المناطق الحارة التي تصلح لزراعة القطن ( وهي الجزء الشمالي منها ) والمناطق الباردة التي تصلح للمراعي وتربية المواشي والاعناب ( وهي الجزء الجنوبي منها ) وتبلغ مساحة الاراضي المزروعة بالفعل ٣٧ ٠٠٠ ٠٠٠ فدان . الاطيان البحرية منها تصلح كلها لزراعة القطن

والبرازيل مهتمة ايضاً كل الاهتمام بتوسيع زراعة القطن في بلادها وعلى الخصوص في اقليم الامازون . واذا صحت عزيمه أهل البرازيل تصبح في وقت قريب من أعظم البلاد المنتجة للقطن . وقد بلغت صادرات القطن في الستة اشهر الاولى من العام الماضي ٢٠ ٩٦١ طنًا قيمتها ٤ ٩٢٢ ٠٠٠ جنيه مع انها لم تبلغ في المدة المقابلة لها من العام الذي قبله سوى ١ ٧٨٤ طنًا فقط . فتأمل في نتيجة هذه النهضة وبلاد البيرو في اميركا الجنوبية زرعت القطن ايضاً . وقد أصدرت الى بلاد الانجليز في اثناء خمس سنوات ١٥٣ ٧١٣ باله والهمة مبذولة لتوسيع زراعة القطن فيها وبفضل اتحاد الحكومة مع الاهالي قد تضاعف محصول القطن فيها . بعد أن كان ١١ ٦٩٦ باله في سنة ١٩١٥ بلغ ٥٠ ٠٤٤ في سنة ١٩١٩ أي انه زاد خمسة أضعاف في خمس سنوات

وبلاد الارجتين زرعت القطن ايضاً فنجح وبدأت ترسل أقطنها الى ليفربول

( ميناء مقاطعة لانكشير ) وتؤمل أن يكون لها مركز عظيم في أسواق لانكشير في المستقبل القريب

واسبانيا أيضاً مهتمة بزراعة القطن في مستعمراتها

وبلجيكا ناشطة في توسيع زراعة القطن في مستعمراتها ببلاد الكونجو

والحبشة حذت حذو الممالك الأخرى . وهي الآن باذلة جهدها ومالها في توسيع زراعة القطن في بلادها

لم يكف مناظرونا انتاج هذه القناطر الممطرة من القطن التي تعد بعشرات الملايين بل فكروا في اختراع قطن صناعي يقوم عند الحاجة مقام القطن الطبيعي . فاخترع الالمان والفرنسيون قطناً صناعياً من رب الخشب ومن الياق بعض النباتات ومن ورق الشجر ومن قشور الفواكه . وابتدعوا آلات لغزل أوراق بعض الاشجار ولا سيما الموز والكثيرى<sup>(١)</sup> . ومن المغزولات يمكنهم صنع المنسوجات . ومن المنسوجات يصنعون الملابس . ولا يعلم إلا اعلام الغيوب ما يضمه لنا الغيب وما ستبديه لنا الايام من الاختراعات والاكتشافات

وكان أهالي المستعمرات وذراريهم لا يكفون لزراع القطن . فقام نفر من أهالي ساافانا بولاية جورجيا بالولايات المتحدة يعلمون القروء كيفية زرع القطن ليزاحوا الفلاح المسكين في رأس ماله الوحيد « العمل »

استعرضت كل هذا في فكري وقلت في نفسي ماذا يكون حال زراعة القطن في مصر بعد خمس وعشرين سنة يا ترى . وامم العالم تلهب حمية وغيره ونشاطاً ويقظة وعملاً ونحن عن مصالحنا الحيوية لاهون<sup>(٢)</sup>

(١) — وفي مايو سنة ١٩٢٥ بدأ بالفعل أصحاب مصانع الغزل في لانكشير وبوركشير يستخدمون لب الخشب بدلاً من القطن والصوف . وقدموا طلبات عديدة للحصول على الحرير الصناعي واشتركوا في هذه الصناعة واستخدموا ما زلهم لصنع الحرير الصناعي أكثر من القطن الناعم

(٢) — وقد اهتمت جزر هايتي وحكومة شرق افريقيا ونياسالاند وبلاد النانال وشرق افريقيا البورتغالي والمكسيك والهند الغربية بتوسيع زراعة القطن في بلادها وبحجت ويؤمل لها مستقبل عظيم

ان محصول القطن في مصر كان ١٠٠٠ قنطار في سنة ١٨٢٠ وبعد ٤٤ سنة أي في سنة ١٨٦٤ بلغ ٢٠٠٠٠٠٠ قنطار ثم وصل الى ٦٠٠٠٠٠٠ قنطار في سنة ١٩٢٠ فكأنه زاد في مدي ١٠٠ سنة ( من سنة ١٨٢٠ الى سنة ١٩٢٠ ) من ١٠٠٠ قنطار الى ٦٠٠٠٠٠٠ قنطار . فان كانت مصر بفلاحها وشادوفها ومحراثها وثورها قد وصلت الى هذه الزيادة العظيمة فماذا يكون حال زراعة القطن في البلاد الأخرى بعد خمس وعشرين سنة وفيها ما فيها من آلات ميكانيكية ومحارث تجارية وعدد كبير بائية ومعامل كيمياوية ومعاهد علمية وبنوك زراعية وغرفات تجارية وتقانات صناعية وتقانات زراعية وجامعات وكليات وجمعيات وشركات ومؤتمرات ومستعمرات وأموال تنفق بالملايين والمليارات وأراض وأطيان واسعة تعد بملايين الكيلومترات . وها قد جاءنا نبأ من اميركا بأنهم اخترعوا آلة لجني القطن وتنظيفه توفر اربعة اخصاس النفقات وتقوم الآلة الواحدة منها مقام ٢٥ عاملاً باليد . واذا تعاونت هذه الآلات التي ستعد بعشرات الالوف بعد حين من الزمان والمحارث السيارة التي تعد الآن بمئات الالوف فلا يعلم الا الله أين يصل شأو زراعة القطن في الولايات المتحدة بعد ربح من الزمان

وها انكلترا وفرنسا وايطاليا حتى الصين والبرازيل وغيرها من البلاد النائية تراها تجود بالاطيان وتوزع البذرة وتعلم الفلاحين وتنشئ ابوارات الكبس والحليج وتوزع الاسمدة الكيماوية وتنظم طرق الري والصرف وتنشئ طرق المواصلات وتنشئ السكك الحديدية وتعاون الفلاحين والمزارعين في شراء المحارث السيارة وتدفع عنهم نصف الثمن وتقرض البنوك الزراعية وتعين النقابات وتنشئ المعامل الكيماوية وتشيد المعاهد العلمية وتصون مواشي الفلاح وبهائمه وتساعد الملاك في بناء المساكن والدور للفلاحين

كل هذا حاصل هنالك . ونحن هنا في مصر يفتك الطاعون البقري في مواشينا وفتك الدودة في أقطاننا . وبهمل انشاء المصارف في اطياننا . وتضاعف اجور السكك الحديدية اللازمة لاسفارنا ولنقل حاصلاتنا . وليست عندنا بواخر لنقل

الاخشاب والحديد والفحم ومواد البناء فيبيت الفلاح في أسوأ مسكن . ويشرب  
أسوأ مشرب . ويأكل أسوأ ما كل . ويلبس أسوأ ملابس ولا يجد نقابة تحميه . أو  
شركة تأمين تعوضه اذا نفقت مواشيه . أو بنكاً يقرضه ثمن تقاويه أو هيئة معروفة  
تصون له حاصلاته وتمده بقوته وقوت عياله اذا أصابته مصيبة

استعرضت في ذهني كل هذا وقلت في نفسي ماذا تكون في مصر حال الزراعة  
على وجه العموم وزراعة القطن على وجه الخصوص بعد مضي خمس وعشرين سنة  
يا ترى ؟ (١)

مساحة الاراضي القابلة للزراعة في القطر المصري ١٣٢ ١٢٨ ٨ فداناً منها  
٢٩٧٧٠٠ ٥ فدان أراضى مزروعة و ٢٨٣٠٤٣٢ فداناً أراضى غير مزروعة .  
فالاطيان المزروعة تعادل  $\frac{1}{3}$  في المائة من مجموع اطيان القطر . والاراضى غير  
المزروعة تعادل  $\frac{2}{3}$  منها . في الوجه البحري ٦٥٥ ٢٦٨ ٢ فداناً بوراً وفي الوجه  
القبلي ٥٦١ ٧٧٧ فداناً

أليس من الحرام ترك هذه المساحات الواسعة من الاطيان بوراً وهي قابلة  
للزراعة (١) . ولا سيما مع شدة احتياج الفلاح الى الاطيان ليستغلها وشدة احتياج  
البلاد الى الحاصلات لتموين اهلها

هذه الاراضى تنقصها المياه والايدي العاملة والمال

— اما المياه فيمكن تدبيرها وتوفيرها بعمل خزانات وقناطر في مصر وفي  
السودان (٢) (على مثال خزان اصوان الذي يخزن فيه في وقت الفيضان ١٣٠٠ مليون  
متر مكعب من المياه وعلى مثال قناطر اسنا واسيوط والقناطر الخيرية وقناطر زفتى)  
وبالتدقيق في توزيع مياه النيل في مصر وبضبط وخزن مياه النيل التي تضيع سدى

(١) — هذا ما في مصر . واما في ايطاليا فقد ثبت من تقرير رسمي رفعه وزير الاشغال ان  
الحكومة الايطالية اصلحت في عشر سنوات ٩٢٠٠٠٠٠ فدان كانت بوراً لا ينتفع بها .  
(٢) — قررت الحكومة انشاء سد في جبل الاولياء بالسودان يحجز مليارين ونصف مليار  
من المياه وفي بحيرة البرت يحجز ستة مليارات ونصف مليار فالجملة ٩ مليارات . وهذه المياه تلزم  
للرى الصيفى في شهر مارس وابريل ومايو ويونيه ويوليه لمدة ١٥٠ يوماً . وهي علاوة على المياه  
التي تلزم للرى في باقى فصول السنة وتأتي من النيل في أثناء ارتفاعه . ولا يخفى ان مساحة  
الاطيان الباقية في مصر من دون رى صيفى تبلغ ثلاثة ملايين من الافدنة تقريباً . فاذا فرضنا ان  
نصف هذه المساحة يزرع صيفياً في كل سنة وان كل فدان يحتاج يومياً الى ٧٢ و ٣٢ متر مكعباً  
من الماء لمدة ١٥٠ يوماً فتكون العملية الحسابية لهذا الرقم (٩ مليارات) هكذا ١٥٠٠٠٠٠٠  
فدان  $\times$  ٧٢ و ٣٢  $\times$  ١٥٠ = ٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ متر مكعب

في البحر الأبيض في زمن الفيضان وبتعليه خزان اسوان وخزان اسيوط وبتعديل مجرى النيل في منطقة السدود وهو الموضوع الذي عالجته السير وليم وليكوكس والسير وليم جارستن وغيرهما من رجال الري في مصر. اذ ان معدل ما يضيع منها فيه ٣٦ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مكعب في الساعة الواحدة ( والفدان يحتاج الى ٦٥٠٠ متر مكعب في طول السنة )

— والايدي العاملة موفورة أيضاً . لان بعض المراكز اغتمت بالسكان الدرجة ضاقت عنهم الارض . فاذا رغبت الحكومة الطبقة الفقيرة منهم في الانتقال الى نواح قليلة السكان واسعة الاراضي أمكن تعمير الاطيان البور وسهل استغلالها والاستفادة منها . خذ مثلاً مركز منوف تجد كل فدانين منه يصيها سبعة أنفوس . ومركز زفتى كل فدانين يصيها ستة أنفوس . أما مركزا كفر الدوار وابي حمص فكل فدان فيهما يصيبه شخص واحد فقط

— يبقى المال . وهو أوفر الأركان الثلاثة وجوداً . خزنة وزارة المالية طالحة بالاموال وقد أودعت البنك الاهلي ما فاض منها . من ذلك ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه لها خاصة و ٢٦٠٩٠٠٠٠٠ جنيه من أصل ما لأرباب القضايا أمانات في خزائن المحاكم المختلطة وقد مضى على ايداع جزء عظيم منها عشرات السنين . زد على هذين القلمين الزيادة المتواليه في ايرادات الحكومة المصرية وهي لا تقل عن ٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه في كل سنة

فاذا انفتحت الحكومة هذه الاموال كلها أو بعضها أو أقرضتها للاهالي بفائدة معتدلة استفادت أضعاف أضعاف الفوائد الضائلة التي تتقاضاها من البنك الاهلي . لانه علاوة على الفائدة التي يدفعها لها الفلاح فانها تستفيد قيمة الضرائب التي تربطها على ما يستصلح من الاطيان وتستفيد سكاكها الحديدية وجاركاها من نقل الحاصلات وتصديرها ومن حركة الاخذ والعطاء التي يستلزمها اصلاح ٢٨٣٠٠٤٣٢ فداناً . فالفائدة التي تجنيها الحكومة اذا عادلته في السنين الخمس الاولى ١٠ في المائة فانها تكون في الخمسة الثانية ٥٠ في المائة وفي الخمسة الثالثة ١٠٠ في المائة . هذا عدا ما تكسبه الامة من الرخاء . والرخاء أحد أركان الامن العام في مصر (١)

(١) كتبنا هذه المقالة تحت عنوان « ما قل ودل » في اهرام يونيه سنة ١٩١٩

كتب كاتب يقول « أن مصر بدأت تضيق بساكنها وان لا منفذ لها المهاجرة سوى السودان »

وهذا وهم باطل

لان في الوجه البحري ٢٢٦٨٦٥٥ فداناً غير مزروعة . وفي الوجه القبلي ٥٦١٧٧٧ فداناً بوراً مثلها . فالمجموع ٤٣٢٠٤٣٠ ر ٢٨٣٠ فداناً تنتظر رحمة من الحكومة . وهجرة من الفلاحين الذين تضيق عنهم بلادهم ومرآكزهم ومديرياتهم . واذا كان من الصعب مرة أن ينتقل الفلاح من المنوفية الى البحيرة مثلاً فن الصعب الف مرة أن يهجر من مصر الى السودان . واذا كان من المصلحة مرة أن ينتقل الى السودان ليعمره ويستغل أرضه فن المصلحة الف مرة أن ينتقل الى بلاد القطر المصري ليعمر منها الاراضي البور القابلة للزراعة

خذ مثلاً مديرية الشرقية فان مساحة اطيانها البور القابلة للزراعة ٧٣٣٩٠٠ فدان ( أي بنسبة ٥٨ ونصف في المائة من مجموع زمامها ) ومديرية البحيرة فيها ٥١٦٧٠٠ فدان غير مزروعة ( أي بنسبة ٤٧ في المائة من مجموع الزمام ) ومديرية الغربية فيها ٦٥٦٤٠٠ فدان بور ( أي بنسبة ٤١ ونصف في المائة من مجموع مساحة المديرية ) والدقهلية فيها ١٤٣٠٠٠ فدان بور ( أي بنسبة ٢٣ في المائة ) والفيوم فيها ١١٣١٠٠ فدان بور ( أي بنسبة ٢٧ ونصف في المائة ) والجيزة فيها ٧٥٤٠٠ فدان بور ( أي بنسبة ٣٠ في المائة ) واسيوط فيها ٥٩٤٠٠ فدان بور ( أي بنسبة ١٢ ونصف في المائة ) وهكذا . ومساحة الاطيان البور الموجودة في القطر المصري تزيد على ثلث مجموع اطيان القطر وهي نسبة فاحشة جداً بالنسبة الى بلاد زراعية بحثة مثل القطر المصري وبالنسبة الى حكومة اشتهرت مآليتها بأنها من أمثن ومن أزهي المآليات في العالم